

ماذا يحدث في السعودية:

السياسة الخارجية بين الاستمرار والتغيير

دراسة صادرة عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات

إعداد: أمجد أحمد جبريل

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧

إدراك RAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

المحتوى

٣ مقدمة
٥ أولاً- بداية عهد الملك سلمان: التوازن الداخلي والتهدئة الخارجية
٧ ثانياً- مرحلة "التأزم الداخلي" في السعودية
١٣ ثالثاً- حدود التغيير في السياسة الخارجية السعودية: هل هي تحالفات جديدة؟
١٤ ١-التقارب السعودي - الروسي
١٦ ٢-التقارب السعودي - الإسرائيلي
١٩ خاتمة

مقدمة

منذ تولّي الملك سلمان بن عبد العزيز مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تزايدت التساؤلات عن طبيعة التغييرات التي تحدث في بلاد الحرمين الشريفين، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وعن مستقبل أوضاع ذلك البلد ذي المكانة الدينية المتميزة، وصاحب الموقع الاستراتيجي المؤثر في شبه الجزيرة العربية والعالمين العربي والإسلامي.

لقد شهد عهدُ الملك سلمان، في أوله، إصدارَ مجموعة من الأوامر الملكية التي تعيد تنظيم بعض هياكل الحكومة ومجالسها المتخصصة، فضلاً عن وصول جيل أحفاد الملك المؤسس، عبد العزيز آل سعود، إلى مناصب قمة الهرم السياسي لأول مرة في تاريخ البلاد، وذلك بالتزامن مع تشكيل "التحالف العربي" بقيادة السعودية، أواخر آذار/مارس ٢٠١٥، للتدخل في اليمن تحت اسم "عاصفة الحزم"، تحت دعاوى استعادة الشرعية في اليمن، وتخليص العاصمة صنعاء من سيطرة جماعة أنصار الله أو "الحوثيين".^٢

وبينما انحاز فريق من الباحثين العرب إلى القول بأن عهد الملك سلمان سيشهد "تغييرات تدريجية بطيئة" في السياسات السعودية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، ارتأى آخرون أن هذه "التغييرات التكيفية" لن تتعدى "الإطار الشكلي والجزئي"، الذي يحافظ على "التوازنات السعودية القديمة" إلى حدٍ كبير، لكنه يعيد تقديم البلاد بصورة إعلامية خارجية جديدة في إطار "حملات علاقات عامة"، أمام دول الغرب عامة، والولايات المتحدة الأمريكية خاصة؛ من أجل إعادة تثبيت التحالفات الخارجية السعودية، وتأمين استمرار الدعم الدولي للنظام السعودي^٣، ومنع دول الغرب والمؤسسات الحقوقية الدولية غير الحكومية من ممارسة أية ضغوط على الرياض في أية ملفات إقليمية تهمها، خصوصاً من مدخل وقف حرب

١ أمجد أحمد جبريل: متخصص في الشؤون العربية والإقليمية - مركز إدراك للدراسات والاستشارات
 ٢ انظر: عبد الله الشايبي، "العلاقات السعودية - الأمريكية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز"، في: أحمد البرهان وآخرون، "آفاق السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز"، دراسات (٩٦)، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٥، ص ٣١-٣٢.
 ٣ بالتطبيق على السنوات التي سبقت تولي الملك عبد الله بن عبد العزيز مقاليد العرش صيف ٢٠٠٥، تجادل الباحثة المتخصصة مضايوي الرشيد بأن السعودية تشهد قدراً من "إصلاحات الدولة" بهدف "تحديث الحكم التسلسلي من دون المخاطرة بالتفريط بحصة كبيرة من السلطة لصالح الجمهور"، وتستعرض رأي الباحث الألماني ستيفن هايدمان، الذي يرى أن الدول العربية شهدت بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أربعة تطورات مهمة على هذا الصعيد؛ وهي: الاستيلاء على المجتمع المدني واحتواؤه، إدارة عملية الاعتراض السياسي، حيازة فوائد الإصلاح الاقتصادي واحتكارها من النخبة، وتنوع الروابط والعلاقات الخارجية العربية مع القوى الدولية. راجع: مضايوي الرشيد، "مشروع تحديث الحكم السعودي"، ورقة العمل في حلقة نقاشية بعنوان "السعودية.. إلى أين؟"، المستقبل العربي، العدد ٣٦٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ص ١٠٢.

"التحالف العربي" على اليمن، والتي شابهها العديد من الانتهاكات والتجاوزات واستهداف المدنيين بشكل متكرر، دون أن تظهر بوادر انتهاء تلك الحرب، بعد مرور أكثر من عامين ونصف على بدايتها.

ورغم كثافة المتغيرات الداخلية والإقليمية التي أحاطت بالسعودية منذ تولي الملك سلمان أوائل عام ٢٠١٥، وتصاعد وتيرة التهديدات المختلفة، وازدياد درجة الترابط بينها، فإن الرياض لم تستطع أن تتجاوب معها بسرعة كبيرة؛ فقد احتاج الأمر أكثر من عامين ونيف حتى تظهر مؤشرات التغيير الذي يحدث في بلاد الحرمين، لا سيما على الصعيد الاقتصادي والثقافية والاجتماعية. خصوصاً بعد تولي الأمير محمد بن سلمان ولاية العهد في حزيران/يونيو ٢٠١٧، وإقضاء ولي العهد السابق وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف.

تستهدف هذه الورقة تحليل متغيرات البعد الداخلي في السعودية منذ تولي الأمير محمد بن سلمان ولاية العهد، وتحليل العلاقة بين هذا البعد، وبين الضغوط الخارجية، سواء الدولية أو الإقليمية، وبين احتمالات تغير توجهات السياسة الخارجية السعودية، خصوصاً تجاه روسيا والكيان الإسرائيلي.

تحاول الورقة الإجابة عن تساؤل محدد، هو: ما هي حدود التغيير الداخلي الذي يحدث في السعودية؟ وهل تعكس سياسات ولي العهد الجديد الأمير محمد بن سلمان "تحولاً أو تغييراً جذرياً"، في مسار السياسات الداخلية والخارجية للسعودية؟ وما تأثير ذلك التحول، إن وجد، على استقرار نظام الحكم السعودي المستند تاريخياً إلى التحالف السعودي-الوهابي؟

تتناول الورقة ثلاثة عناصر متداخلة؛ أولها تحلل العلاقة بين سياسات التوازن الداخلي السعودية، وبين نهج التهدئة الخارجي، وذلك على مدار أغلب شهور المرحلة الأولى من عهد الملك سلمان. وثانيها تناقش المرحلة الثانية من عهد الملك سلمان، عبر إلقاء الضوء على بعض ملامح التآزم الداخلي في السعودية، وعلاقته بانتهاج سياسة التصعيد الخارجي واستخدام أدوات من قبيل: الحصار الاقتصادي والبحري، وشن الحملات الدبلوماسية والإعلامية والدعائية، والتلويح باستخدام الأداة العسكرية، لإظهار قدرة القيادة السعودية وحزمها خصوصاً في حرب اليمن وحصار قطر. وثالثها حدود التغيير في السياسة الخارجية السعودية، وإن كان يؤسس لتحالفات سعودية جديدة في الإقليم.

أولاً- بداية عهد الملك سلمان: التوازن الداخلي والتهدئة الخارجية

بدايةً ربما ينبغي التمييز بين مرحلتين في السياسات السعودية في عهد الملك سلمان؛ إحداهما بدأت بمجرد وصوله إلى العرش، أوائل عام ٢٠١٥، واستمرت عامين ونصف العام. أما المرحلة الأخرى فربما بدأت مع مطلع عام ٢٠١٧، وتداخلت فيها عدة متغيرات داخلية وخارجية، لتكون تمهيداً لأن تدخل السعودية في مرحلة "انتقالية غامضة" بشأن مستقبلها السياسي والاقتصادي، كما سيتم تفصيله أدناه.

في المرحلة الأولى استفادت الرياض، على الصعيدين الإقليمي والدولي، من تعزيز صورة تماسك الأسرة المالكة والسلاسة النسبية في انتقال العرش بعد وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي اتخذ في آخر ثلاث سنوات من حكمه سياسات صارمة ضد الثورات العربية والحركات السياسية الإسلامية، بما فيها حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس"، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، ما أدى إلى أزمة في السياسة الخارجية السعودية أفضت في المحصلة إلى وقوع الرياض في دائرة الابتعاد عن دعم القضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين، وخذلان تطلعات الشعوب العربية إلى العيش الكريم والحرية والعدالة، التي جرى التعبير عنها في بداية الثورات العربية أواخر عام ٢٠١٠.^٤

ونظراً لموقع الملك المهيم على صنع السياسات الداخلية والخارجية السعودية، فقد سنحت الفرصة للملك الجديد سلمان بن عبد العزيز أن يتخلص من إرث سياسات أخيه الراحل، فضلاً عن استفادة النظام السعودي من الدعم المعنوي الدولي والعربي عبر الزيارات المتعددة إلى السعودية، إما للتعزية بوفاة الملك عبد الله، أو لمعرفة آراء الملك سلمان عن كذب، أو للتوافق على تعزيز علاقات هذه الدول بالسعودية وتطوير أوجه التعاون معها.^٥

أنداك توقع البعض أن يستعيد جناح "السديري" في الأسرة المالكة تماسكه ونفوذه السابق بعد تولي الملك سلمان، وبالذات بعد أن عين ابنه محمد بن سلمان وزيراً للدفاع ورئيساً لمجلس الشؤون الاقتصادية. وبعد أن عين أيضاً ابن شقيقه الراحل، وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، ولياً لولي العهد ورئيساً لمجلس الشؤون السياسية والأمنية. كما حرص الملك سلمان أيضاً على إبقاء شيء من التوازنات السابقة تمثل في إبقاء الأمير متعب بن عبد الله بن عبد العزيز في منصبه وزيراً للحرس الوطني السعودي، وهو الجهاز الذي ينسج شبكات ولاء ورعاية مهمة داخل المجموعات القبليّة التقليدية.^٦

لقد كشف ذلك كله عن نهج الملك سلمان داخلياً في "التغيير التدريجي المحدود، مع حفظ التوازنات السابقة في النظام السعودي، بقدر الإمكان"، وخارجياً في انتقال السياسة السعودية نحو مزيد من البراغماتية والحلول العملية الواقعية لمشكلات المنطقة العربية المتفاقمة من اليمن إلى مصر إلى سورية، بما كان يعني، نظرياً على الأقل، استعداداً سعودياً

^٤ - أمجد أحمد جبريل، "المملكة العربية السعودية وملفات الربيع العربي في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز"، في: أحمد البرصان وآخرون، "آفاق السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز"، مصدر سابق، ص ١٩-٣٠.

^٥ - المصدر نفسه، ص ٢٤.

^٦ - المصدر نفسه، ص ٢٣-٢٥.

للتعبير عن سياسة أكثر توازناً نسبياً على الصعيد الخليجية والعربية والإقليمية والدولية، بما يخفف إجمالاً من تأثير الفكر الأيديولوجي في السياسة الخارجية السعودية (الذي أدى في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، عبر نزعة إقصائية مليئة بالهواجس الأمنية، إلى إدراج جماعة الإخوان المسلمين ضمن المنظمات الإرهابية في بيان وزارة الداخلية السعودية في آذار/مارس ٢٠١٤، بالتزامن مع أزمة سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر، التي كانت تعني تصعيداً سعودياً يشمل خصوم الرياض من الإخوان إلى قطر إلى تركيا، وضغطاً أيضاً على المواقف الأمريكية والبريطانية من الإخوان، بغية تصنيفها جماعة إرهابية على المستوى الدولي)^٧.

ثم جاءت الأوامر الملكية بإجراء تعديل وزاري في ٢٠١٥/٤/٢٩، حيث تم تعيين الأمير محمد بن نايف ولياً للعهد بعد إعفاء الأمير مقرن بن عبد العزيز من ولاية العهد، والتغييرات الأخرى التي أعفت الأمير سعود الفيصل من منصب وزير الخارجية ليحل مكانه سفير السعودية في واشنطن، عادل الجبير، وإعفاء نورة الفايز نائبة وزير التعليم بسبب موقف المشايخ المحافظين الذين تحفظوا على مقاربتها في تحسين التعليم للفتيات. ويعتبر البعض أن تعيين العاهل السعودي ابنه الأمير محمداً في منصب ولي العهد، كان إشارة واضحة إلى أنه يحظى بدعم كبير من والده لكي يصل مستقبلاً إلى منصب الملك، رغم أن الأمير محمد لم يتمتع، على ما يبدو، بإجماع هيئة البيعة بصدد توليه هذا المنصب^٨.

ورأى البعض أن السياق الرئيس لذلك التعديل الوزاري هو صراع يدور في صفوف العائلة المالكة السعودية. ويبدو أن التأثير الرئيس للعاهل السعودي على ذلك التعديل هو تعيين محمد بن سلمان ولياً لولي العهد، وهي المرة الأولى التي يتم فيها ذكر ابنه رسمياً وبصورة غير مباشرة كملك محتمل في المستقبل، رغم تفضيل الولايات المتحدة الأمريكية للأمير محمد بن نايف. بيد أن ارتقاء ابن سلمان وصعوده السريع كان يشير إلى أن هذا الشاب يمكن أن يحل محل ابن نايف، قبل وصول هذا الأخير إلى العرش^٩.

ورغم هذه التوازنات التي سار عليها العاهل السعودي في المرحلة الأولى؛ أي حتى أوائل عام ٢٠١٧، فقد بقيت تحديات أساسية تواجه الملك سلمان؛ أولها تحديات عدم الاستقرار السياسي بعد غياب أخيه الملك عبد الله بموقعه المهيمن وتوازناته وسياساته السابقة. وثانيها أن الصراع على السلطة داخل الأسرة المالكة، بل والصراع بين أجيال هذه الأسرة، لم يحسم كاملاً رغم تعيين الأمير محمد بن نايف ولياً للعهد والأمير محمد بن سلمان ولياً لولي العهد. وثالثها حزمة الصراعات والتهديدات المتداخلة بين أولوية الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وبين الحرب على تنظيم القاعدة، وكذلك بين تصاعد المطالب الإصلاحية الداخلية وبين المواقف المتشددة للمؤسسة الوهابية، وكذلك الموقف من الأقلية الشيعية

^٧ - المصدر نفسه.

^٨ - ساميون هندرسون، "تعديل وزاري في الرياض"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ٢٩/٤/٢٠١٥. على الرابط:

<https://goo.gl/Myb9Xh>

^٩ - المصدر نفسه.

في السعودية. ورابعها المخاطر التي تجعل مستقبل مجلس التعاون الخليجي في مهب الريح، على ضوء تصاعد الخلافات السعودية مع كل من عُمان وقطر وشيعة البحرين^{١٠}.

ومهما جادل البعض في طبيعة هذا "التوازن النسبي" الذي صبغ المرحلة الأولى من عهد الملك سلمان، فإنه كان يعني أن الرياض تمارس درجةً ما من التوازن والانفتاح على محيطها الخليجي والعربي والتركي، الذي كان يعود في جزء منه إلى سببين؛ أحدهما التوزيع المتوازن نسبياً للوزارات المهمة على جيل أحفاد الملك المؤسس ابن سعود، خصوصاً بعد تعيين وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف ولياً للعهد، وهو أبرز رموز جيل الأحفاد والرجل القوي في النظام السعودي، وهو شخص معروف بالصرامة والحزم في الشأن الأمني الداخلي، لكنه ذو اتجاه انفتاحي على قطر وتركيا، وكان يحظى بدعم أمريكي واضح لدوره في دعم الاستقرار الأمني السعودي داخلياً، والتعاون الخارجي الوثيق مع واشنطن في حربها على "الإرهاب".

والسبب الآخر هو بروز مؤشرات تؤكد أن صانع القرار السعودي أصبح يرى في إيران وسياساتها التوسعية وميليشياتها التابعة لها، خطراً أو تهديداً للسعودية، يفوق خطر تيار الإخوان المسلمين وداعميه الإقليميين، خصوصاً تركيا وقطر. وهذا أدى إلى ظهور الرأي القائل بأن قرار مواجهة إيران له أولوية مطلقة على ما عداه، بما يعني "تراجع حالة الاستقطاب التي نشأت إثر الثورات العربية بين الدول العربية والخليجية وأسهمت في الابتعاد عن تركيا، لمصلحة إعادة تشكيل المحاور الإقليمية بتفاهم تركي-عربي، وخليجي بالأساس، لموازنة النفوذ الإيراني ووقف تمدده"^{١١}.

ورغم ذلك، فقد بقي الرأي المقابل الذي يشكك في قدرة السعودية على تشكيل تحالف عسكري عربي-إسلامي وقيادته، خصوصاً إذا كان موجهاً ضد إيران، التي لا ترغب كل الدول الإسلامية المؤثرة، عدا السعودية بالطبع، في الدخول في مواجهة معها، من أي نوع كانت^{١٢}.

ثانياً- مرحلة "التأزم الداخلي" في السعودية

إذا كانت بداية عهد الملك سلمان قد امتازت، كما سلف القول، باستمرار التوازنات داخل الأسرة السعودية المالكة، واتباع الرياض نهج التهدئة الخارجية ومحاولات تكوين "تحالف سني" لاحتواء الخطر الإيراني، فإن مطلع عام ٢٠١٧ قد شهد عدة

١٠ - محمد السعيد إدريس، "تحديات الحكم السعودي الجديد ومستقبل مجلس التعاون الخليجي"، آفاق سياسية (تصدر عن المركز العربي للبحوث والدراسات)، العدد ١٥، آذار/مارس ٢٠١٥، ص ٦٤-٧٢.

١١ - حول هذا الرأي راجع: عماد يوسف، "السياسة الخارجية السعودية والمحاور الإقليمية في الشرق الأوسط في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز"، في: أحمد البرصان وآخرون، "آفاق السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز"، مصدر سابق، ص ٤٩-٥٥.

١٢ - انظر: عزت عبد الواحد سيد، "محركات بناء تحالف سني وعوائقه: صراع الفكر والهيمنة"، السياسة الدولية، العدد ٢٠٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ص ٩٦-٩٩.

تغيرات داخلية وخارجية أدت إلى أن تدخل بلاد الحرمين مرحلة جديدة، لها سمات مختلفة عن سابقتها، تحت قيادة الملك سلمان.

ومن هذه المتغيرات التي برزت في هذه المرحلة، الآتي:

- ١- تراجع الآمال بخصوص انتعاش الاقتصاد السعودي في ظل وثيقة ٢٠٣٠، التي باتت تستند، في جوهرها، إلى شخص الأمير محمد بن سلمان، بعد تراجع "الصورة الإعلامية الجيدة" لعهد الملك سلمان، ولا سيما بعد تراجع قدرات العهد الجديد على تبني المبادرات الانفتاحية ودفع عملية التغيير قُدماً، على صعيد السياسات الداخلية والخارجية؛ فهذه الوثيقة تتجاهل بوضوح العلاقة بين التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبين توفير البيئة السياسية الملائمة له. وفي هذا السياق، يشير أحد الباحثين إلى أن "طريق الإصلاحات الاقتصادية يبقى محفوظاً بزيادة المخاطر السياسية في السعودية، علاوة على الآثار الاجتماعية الكبيرة التي قد تولّد ردّات فعل سلبية، ربما تدفع بالمحصلة إلى إبطاء عجلة الإصلاحات أو توقفها"^{١٣}.
- ٢- الانعكاسات التراكمية المترتبة على انخفاض أسعار النفط، سواء على قدرات الدولة السعودية، أو على سياساتها الداخلية والخارجية، أو على مستوى معيشة المواطن.
- ٣- عودة التوتر ومنطق التآزيم: أي افتعال الأزمات وتصعيدها، إلى العلاقات السعودية-القطرية، في مقابل توطيد العلاقات السعودية-الإماراتية في مواجهة الدوحة ودعمها الإسلاميين، لإرغامها على تغيير سياستها الإقليمية لتتماشى مع السياستين السعودية والإماراتية؛ إذ انتقلت العلاقة بين الأمير محمد بن سلمان، وزير الدفاع السعودي، الذي أصبح لاحقاً ولياً للعهد أيضاً، والشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبوظبي، إلى مستويات عالية من التنسيق والتفاهم وتبادل الخبرات، خصوصاً في ملفات مكافحة الإرهاب، والتضييق على حركة الإخوان المسلمين عربياً، والتدخل في اليمن. كما زاد التوافق بين الرياض وأبوظبي في "إعادة التوضع الإقليمي" ضمن السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وبالذات في شق التقارب مع الكيان الإسرائيلي، بغية تشكيل "حلف سعودي-إماراتي-مصري-إسرائيلي"، لمحاصرة نفوذ إيران الإقليمي، بالتوافق مع سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.
- ٤- انعكاسات "الانخراط السعودي غير المحسوب في اليمن"، ونجاح تحالف الحوثي-صالح في نقل المعركة إلى المناطق الجنوبية في السعودية، والقدرة على تطويل الأمد الزمني للحرب وتحويلها إلى معركة لاستنزاف السعودية، خصوصاً مع ارتفاع الخسائر في صفوف القوات السعودية، وقيام الرياض بالزج بقوات "الحرس الوطني" في هذه المعركة، بما قد يعكس زيادة دوره وتوسيع مهامه في النظام السعودي. فضلاً عن بروز مؤشرات تعني تآكل "التحالف العربي" في اليمن، واقتضاره على السعودية والإمارات، مع بروز تناقض أهدافهما في اليمن إلى العلن. خصوصاً بعد فشل جولات الحوار اليمني في الكويت عام ٢٠١٦، وكذلك بعد إنهاء مشاركة قطر في "التحالف العربي" وابتداع سياسة حصارها جواً وبحراً وبراً، ممّا يعزز فكرة انتهاء الغطاء الخليجي لهذه الحرب،

^{١٣} - ناصر التميمي، "السعودية: رؤية ٢٠٣٠ وتداعيات الأزمة الخليجية"، تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٧/٥/٧. على الرابط:

<https://goo.gl/d97jwk>

وتحولها إلى ما يشبه الحرب السعودية-الإماراتية ضد اليمن، والتي أسفرت عن انتهاكات متبادلة من طرف الحوثيين و"التحالف العربي" في حق المواطن اليمني الأعزل، وحصار مدن يمنية كبيرة مثل تعز، وتردي الوضع الصحي والإنساني في اليمن مع انتشار الأوبئة والأمراض خصوصاً الكوليرا، مع اتضاح محدودية دور الأمم المتحدة في معالجة الأوضاع سواء على الصعيد الإنساني أو السياسي، وظهور "الأجندة الإماراتية الانفصالية" في اليمن، وخصوصاً في المحافظات الجنوبية، والاعتقالات في صفوف حزب التجمع اليمني للإصلاح؛ ممّا يعني ضمناً أن جزءاً من الأهداف غير المعلنة لهذه الحرب، إنما يتعلق بإعادة تشكيل خريطة القوى السياسية في اليمن، بما يتوافق مع المصالح الإماراتية والسعودية.

٥- ظهور الارتباك السعودي في مواجهة الخصم الإيراني ذي المشروع الإقليمي التوسعي؛ فقد بدا كأنّ محصلة الصراع الإقليمي السعودي-الإيراني هي أن طهران ومليشياتها تريح معاركها في سورية والعراق واليمن ولبنان، في حين نفدت أغلب، إن لم يكن كل، أوراق الضغط السعودية ضد إيران، التي تحسّن وضعها ومكانتها في الشرق الأوسط إجمالاً، بفعل تدخلات طهران الكثيفة ودعم الميليشيات التابعة لها في مناطق الأزمات العربية، والتي فتحت فرصاً للدور الإيراني، وشكّلت خصماً من الأدوار العربية، خصوصاً الدور السعودي، الذي مني بخسارة فادحة، نتيجة التعويل المبالغ فيه على استمرارية الدعم الأمريكي، رغم ما يحدث في الولايات المتحدة من تغيرات عميقة، تمس قدراتها على استمرار التحكم والهيمنة على المنطقة، بوصفها "اللاعب الدولي الأهم والأكثر تأثيراً" في الشرق الأوسط.

ويبقى مهماً في هذا السياق فهم الإحباط الرسمي العربي من السياسات الأمريكية، عبر استحضار مضمون مقابلة الرئيس أوباما مع مجلة أتلانتيك في نيسان/أبريل ٢٠١٦، التي احتوت ما يمكن تسميته "مبدأ أوباما في السياسة الخارجية"، وملخصه: "عدم التدخل العسكري الأمريكي المباشر في الشرق الأوسط، إبرام صفقة أمريكية مع إيران وتشجيع السعودية على التعاون معها، تراجع قضية فلسطين في سلم أولويات الشرق الأوسط عند الإدارة الأمريكية، أهمية المحور الآسيوي وتراجع الشرق الأوسط، الوفاق الروسي-الأمريكي في الشرق الأوسط، والاعتراف بأوكرانيا منطقة نفوذ روسية."^{١٤}

٦- وصول الرئيس دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وإطلاقه، ومسؤولي إدارته، سلسلة من التصريحات والتهديدات والحرب الكلامية والدعائية ضد النظام الإيراني، وقيام واشنطن بتوجيه رسائل صارمة بأن إيران "أكبر دولة راعية للإرهاب"، وأن في وسع إدارة ترامب تحجيم مكاسب طهران من الاتفاق النووي، وكذا مراقبة التزامها به بشكل أكثر حزمًا، بخلاف ما كان يفعله الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما،

^{١٤} - راجع: أحمد سليم البرصان، "مبدأ أوباما والشرق الأوسط: تحليل مقابلة الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع مجلة أتلانتيك"، دراسات شرق أوسطية، العدد ٧٦، ص ٦٩-٧٦.

الذي لم تقدّر إيران "طيبته"، كما صرح بذلك الرئيس ترامب، والتضييق على الميليشيات التابعة لطهران في العالم العربي^{١٥}.

٧- تداعيات الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى السعودية والإمارات ومصر والكيان الإسرائيلي والصفة الغربية ٢٠-٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧، والتي عملت كل من السعودية والإمارات ومصر والكيان الإسرائيلي، على استثمار تداعياتها لتدشين "موجة ثانية من الثورات العربية المضادة" في المنطقة العربية، تحت هدف توسيع حملة "مكافحة الإرهاب" في المنطقة، لتشمل: قطر، والإخوان المسلمين، وحركتي حماس والجهد الإسلامي، وحزب الله اللبناني، وكل مؤيدي التغيير في العالم العربي، حتى لو كان بأدوات سلمية غير عنيفة^{١٦}.

في المرحلة الثانية من عهد الملك سلمان، جرى أيضاً توثيق التفاهات السعودية-الإماراتية-المصرية مع الرئيس ترامب حول بعض السياسات الإقليمية، وخصوصاً توظيف قضية "مكافحة الإرهاب" في إعادة رسم ملامح العالم العربي وإقليم الشرق الأوسط، وضمن ذلك التفاهات حول دعم الرئيس ترامب لترتيبات توريث العرش في المملكة العربية السعودية لمصلحة الأمير الشاب محمد بن سلمان وسط تصريحات إماراتية عن تحولات مرتقبة في النظم العربية لتصبح أكثر "علمانية"، والدفع الأمريكي نحو إعادة تحريك ملف التفاوض الفلسطيني-الإسرائيلي في إطار ما يُعرف بـ"صفقة القرن"، بما يشمل موافقة هذه الدول على تبني صيغة لإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي، ربما تكون أسوأ بكثير من "المبادرة العربية للسلام"، على علّاتها الكثيرة.

٨- لعل أبرز متغيرات مرحلة التآزم الداخلي في السعودية، هي التي حدثت بعد أقل من شهر من انتهاء زيارة الرئيس الأمريكي ترامب، حينما تم إقصاء ولي العهد السابق وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، من ولاية العهد، ومن جميع مناصبه الأخرى، وهو ما اعتبره البعض خروجاً على تقاليد الأسرة المالكة السعودية؛ فهذا "الانقلاب الأبيض" على ابن نايف له عدة دلالات؛ أولاً أنه يعتبر تجاوزاً لقرار "هيئة البيعة" التي أقرت عام ٢٠١٥ تعيين ابن نايف في منصب ولي العهد. وثانيها أن تعيين ابن سلمان لم يأت ليسد فراغاً في منصب ولاية العهد، بل ليطيح بولي العهد ابن نايف، الذي لم يُتهم بارتكاب أخطاء أو مخالفات تفقده صلاحية البقاء في المنصب، رغم تعرضه بعدها لحملة لتشويه صورته. وثالثها أن ما رشح عن طريقة مبايعة ولي العهد الجديد، بإخراجها السيئ، قد تدل

^{١٥} - لمزيد من التفاصيل حول التصعيد اللفظي الأمريكي ضد إيران في بداية عهد الرئيس ترامب، ثم إعلانه عدم التصديق على التزام طهران بالاتفاق النووي وتحذيره أن بلاده قد تنسحب منه بالكامل في نهاية المطاف، راجع المصدرين الآتيين:

- ترامب يوجه ضربة لاتفاق إيران النووي في تغير كبير لسياسة أمريكا"، رويترز ١٣/١٠/٢٠١٧. على الرابط: <https://goo.gl/csscfx>

- أمجد أحمد جبريل، "إسرائيل وإيران في عهد ترامب"، العربي الجديد ١٧/٢/٢٠١٩. على الرابط: <https://goo.gl/dAnxxE>

^{١٦} - لمزيد من التفاصيل راجع المصدرين الآتيين:

- "ماذا بعد زيارة الرئيس الأمريكي للشرق الأوسط؟"، تقدير موقف، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ٢٠١٧/٥/٣١. على الرابط:

<https://goo.gl/SE5xYS>

- "تداعيات توسيع الحرب على الإرهاب في المنطقة العربية"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ٢٠١٧/٧/٣٠. على الرابط:

<https://goo.gl/35N4iH>

على أن ابن نايف كان مكرهاً على هذه البيعة، وقد تكون مدخلاً للتعرف على مسار العلاقات داخل أسرة آل سعود، التي بدأت صراعاتها تطفو للعلن بصورة غير مألوفة، منذ صراع الأمير فيصل بن عبد العزيز مع أخيه الملك سعود في ستينيات القرن العشرين^{١٧}.

واختصاراً لهذه الجزئية، يمكن القول إن تحليل مجمل التطورات الداخلية في السعودية منذ تولي الملك سلمان مطلع عام ٢٠١٥، يؤكد أن تغييراً ما يحدث في بنية النظام السعودي، في عدة جوانب؛ أولها يتعلق بانتقال السلطة، وصعود الأمير محمد بن سلمان، وتجاوز القواعد المستقرة بتوارث العرش داخل الأسرة المالكة، وما يمكن أن يحمله من تداعيات مستقبلية على تماسكها، كما ذكر آنفاً.

وثانيها إعادة رسم العلاقة بين السياسي والديني التي كانت تشكل أقوى أسس شرعية الدولة السعودية الأولى، منذ نشأتها في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، عبر عقد حلف ديني-سياسي بين المصلح والقائد الديني للحركة الوهابية الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود رئيس مدينة الدرعية^{١٨}. وهو حلف قوى سيطرة السياسي على الديني، رغم استمرار حاجة أسرة آل سعود للشرعية الرمزية/الدينية، التي توفرها المؤسسات الدينية في بلاد الحرمين الشريفين التي تحتضن مكة المكرمة والمدينة المنورة.

^{١٧} - بتصرف عن: سعيد الشهابي، "ثلاثة انقلابات سعودية في أعوام ثلاثة"، القدس العربي ٢٠١٧/٦/٢٨. على الرابط:

<https://goo.gl/MTzNk6>

^{١٨} - لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين السياسي والديني في السعودية، وشرعية النظام السعودي مقارنةً بغيره من النظم السياسية العربية، وتأثير الثورات العربية على إضعاف جاذبية النظام السعودي، راجع المصادر الآتية:

- أيمن الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، ترجمة: كمال اليازجي، بيروت: دار الساق، ط ٢، 1990.

- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، في النظرية السياسية من منظور إسلامي: منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، (٢٥)، ١٤١٩هـ/1998، ص ٤٩٤-٤٩٧.

- خالد الدخيل، الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، ٢٠١٣.

- أمجد أحمد جبريل، السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق ٢٠٠١-٢٠١٠، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٤، ص 83-89.

- محمد عقّان، الوهابية والإخوان: الصراع حول مفهوم الدولة وشرعية السلطة، بيروت: جسر للترجمة والنشر، ٢٠١٦.

- الصادق بلعيد، "دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية"، في: غسان سلامة وآخرون، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد الشؤون الدولية في إيطاليا، ج ٢، ١٩٨٩.

- خالد الدخيل، "الجدور الاجتماعية للحركة الوهابية: قراءة مختلفة لتاريخ الدولة السعودية"، المستقبل العربي، العدد ٢٥٧، تموز/يوليو ٢٠٠٠.

- توفيق السيف، "علاقة الدين بالدولة في السعودية ودور المؤسسة الوهابية في الحكم"، (ملف: الدين والدولة في الوطن العربي)، المستقبل العربي، العدد ٤٠٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

- أمجد أحمد جبريل، "السياسة السعودية تجاه الثورات العربية ٢٠١٠-٢٠١٤: دراسة في المحددات والمواقف والتداعيات"، ورقة قدمت في المؤتمر العلمي الثالث لمراكز الأبحاث "دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، الذي نظّمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ومن الواضح أن ثمة خطوات تشهدها السعودية حالياً بهدف إعادة رسم العلاقة بين السياسي والديني، وذلك عبر تقليص صلاحيات "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" ونزع الضبطية القضائية منها، وتواتر الأنباء عن وجود نيات لفصل منصب الملك عن لقب "خادم الحرمين الشريفين"، في إطار مسعى لتحديث شكل النظام، وربما في بحث عن نمط جديد للشريعة يمزج بين "الشرعية الاقتصادية" المتمثلة في تقديم الوعود الاقتصادية للشعب السعودي وإنعاش آمال الشباب بالمستقبل عبر طرح وثيقة ٢٠٣٠، وبين "شرعية الانفتاح الاجتماعي"، عبر السماح باختلاط الرجال والنساء في احتفالات العيد الوطني للمملكة مؤخراً، ثم عبر قرار العاهل السعودي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بالسماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة^{١٩}.

وبخصوص قرار السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة، ثمة اتجاهان في تحليل أهدافه ودوافعه وتداعياته المحتملة: أحدهما يرى أن "القرار أتى ظاهرياً من الملك سلمان، لكن من الواضح أن المحرك الرئيس وراء اتخاذ مثل هذا القرار كان نجله ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الذي يريد تحويل اقتصاد السعودية، ضمن وثيقة ٢٠٣٠، والرامية إلى دفع اقتصاد المملكة ومجتمعها لمجاراة القرن الواحد والعشرين، والتي تتوقع اقتصاداً ذا قاعدة صناعية أوسع وأقل اعتماداً على النفط. ولأن نظرة ابن سلمان للعادات والتقاليد الاجتماعية هي أكثر انفتاحاً، لذا تنطوي الوثيقة أيضاً على إنشاء وتطوير منتجعات سياحية على طول ساحل البحر الأحمر، قد تسمح بالسباحة المختلطة بين الرجال والنساء وارتداء البيكيني، وربما احتساء المشروبات الروحية"^{٢٠}.

أما الاتجاه الآخر فلا يرى في قرار السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة، سوى خطوة محدودة جداً، لأنها تأتي في سياق تحسين صورة السعودية خارجياً، لا سيما بعد اتضاح فداحة الانتهاكات التي قام بها "التحالف العربي" ضد المدنيين العزل في اليمن منذ بداية الحرب أواخر آذار/مارس ٢٠١٥، وأيضاً بعد تجلّي الآثار المجتمعية والإنسانية السلبية لأزمة حصار قطر منذ حزيران/يونيو ٢٠١٧، وسعي الدوحة لعرض هذه الانتهاكات على مؤسسات الأمم المتحدة، وخصوصاً مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

وفي هذا السياق، قال خبير الشرق الأوسط في منظمة هيومن رايتس ووتش، آدم كوجل، تعليقاً على قرار العاهل السعودي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة، بأن "هناك إشكالية مع المؤسسة الدينية للدولة التي عارضت إصلاحات حقوق الإنسان لفترة طويلة، وخاصة ما يتعلق بحقوق المرأة. وهذا القرار مرتبط بالاضطرابات الداخلية في السعودية مع ولاية العهد بقيادة

^{١٩} - لمزيد من التفاصيل حول هذه الخطوات وانعكاساتها المحتملة، راجع المصادر الآتية:

- "بالفيديو: دخول النساء السعوديات إلى الملاعب الرياضية لأول مرة"، مونت كارلو الدولية ٢٠١٧/٩/٢٤. على الرابط: <https://goo.gl/bS8EzS>

- "السعودية تجيز للمرأة قيادة السيارات"، الحياة ٢٠١٧/٩/٢٦. على الرابط: <https://goo.gl/r1numK>

- "سعوديات يتحضرن للعمل كسائقات أجرة"، مونت كارلو الدولية ٢٠١٧/١٠/١٢. على الرابط: <https://goo.gl/QvTBXF>

^{٢٠} - بتصرف عن: سايمون هندرسون، "هل تشهد السعودية تغييراً فعلياً؟"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ٢٠١٧/٩/٢٧. على الرابط:

<https://goo.gl/8etmRR>

محمد بن سلمان، والمشكلات الاقتصادية، فضلاً عن حرب اليمن والتوتر مع قطر وإيران؛ فالنتائج الأهم الذي سعت إليه السعودية من قرار السماح للمرأة بقيادة السيارة، هو مكسب تحتاجه الرياض في علاقاتها العامة، خلال مواجهة ما تمرّ به، خصوصاً أنه جاء قبيل تصويت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، حول تشكيل لجنة تحقيق لتوثيق جرائم الحرب في اليمن، ممّا يعني أن السعوديين كانوا يحاولون تأخير تشكيل اللجنة، عبر السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة، والإيحاء بأن السعودية في طريقها لمزيد من الانفتاح واحترام حقوق الإنسان^{٢١}.

ثالثاً- حدود التغيير في السياسة الخارجية السعودية: هل هي تحالفات جديدة؟

شهدت الشهور التي أعقبت تولّي الأمير محمد بن سلمان منصب ولاية العهد، اتخاذ العديد من القرارات في السياسة الخارجية السعودية، التي تكشف أن تلك السياسة تمرّ بـ"مرحلة انتقالية"، تحاول فيها اختبار خياراتها وفرصها، وكيفية منع وصول حالة الفوضى التي يموّج بها إقليم الشرق الأوسط، إلى السعودية والتأثير فيها، وسط مخاوف متصاعدة من تراجع مكانة السعودية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ورغم ذلك، فإن هناك اختلافاً في التقييمات العلمية حول المدى الذي يمكن أن تصل إليه التغييرات في السياسة الخارجية السعودية، وبالذات إزاء اللاعبين الروسي والإسرائيلي، اللذين يتصاعد تأثيرهما في الشرق الأوسط بشكل ملحوظ، وخصوصاً عبر التأثير في الحالة السورية، التي باتت تمثّل مدخلاً لسياسات إعادة تشكيل النظام الإقليمي في المنطقة، وإعادة ترتيب أوزان القوى الإقليمية فيها.

هذا مع افتراض أن العلاقات السعودية باللعبين الإقليميين الآخرين المؤثرين في سورية، أي تركيا وإيران، ستبقى ثابتة على الأرجح دون تغيير كبير؛ أي علاقة تنافس سعودي جيوسراتيجي مع إيران يعبر عن نفسه في صورة حروب بالوكالة في المشرق العربي والخليج العربي واليمن (تحديداً في سورية والعراق ولبنان واليمن)، وعلاقة سعودية عادية مع تركيا تنطوي على التعاون والتنسيق في هذه الفترة الانتقالية في المنطقة، خصوصاً التعاون في الملف السوري، لكنها لا ترقى إلى مستوى تحالف إقليمي، رغم مطالبة أصوات أكاديمية بضرورة وضع خلافات الرياض وأنقرة جانباً من أجل مصلحة المنطقة^{٢٢}.

وفي هذا السياق، تبرز تساؤلات حول أولويات السياسة الخارجية السعودية في المرحلة المقبلة تحت قيادة الأمير محمد بن سلمان، وإن كانت تتجه إلى شراكات اقتصادية وتفاهات مع روسيا في تخفيض الإنتاج النفطي سعياً لرفع أسعاره، بما

^{٢١} - Robin Wright, "Why Saudi Women Driving Is a Small Step Forward, Not a Great One", *The New Yorker*, September 26, 2017.

<https://goo.gl/QuLtbV>

^{٢٢} - Muhittin Ataman, "Turkish- Saudi Arabian Relations During the Arab Uprisings: Towards a Strategic Partnership?", *Insight*

Turkey, Vol. 14. No. 4, 2012, pp. 121-136

يدعم اقتصاد البلدين، وبعبارة أخرى، أن يتغلب على سياسات السعودية العامل الاقتصادي والبراغماتي، أم أن السعودية تتجه نحو دعم مسار إقليمي/دولي يهدف إلى عزل إيران وتطبيق سياساتها وحلفائها من الميليشيات الطائفية في إقليم الشرق الأوسط، بمعنى أن تضع السعودية نفسها في سياق جهد أمريكي/إسرائيلي ضد إيران للضغط عليها بهدف تطويع سياساتها، وتحجيم مكاسبها من الاتفاق النووي الذي جرى توقيعه في تموز/يوليو ٢٠١٥.

وستناقش الورقة أدناه إمكانية تقارب الرياض مع كل من روسيا والكيان الإسرائيلي؛ بغية اختبار حدود التغيير في السياسة الخارجية السعودية، وإن كان ممكناً أن تصل إلى حد بناء تحالفات مستقرة مع هذين اللاعبين، بما يخالف المسار السابق لسياسة السعودية الإقليمية والدولية، أم أن علاقة الرياض معهما تبقى علاقة تكتيكية مؤقتة؟

١-التقارب السعودي – الروسي

رغم التطورات التي حدثت في علاقات موسكو والرياض، وآخرها زيارة العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز إلى روسيا أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في أول زيارة رسمية يقوم بها ملك سعودي إلى روسيا^{٣٣}، فإن المسعى السعودي في الاستفادة من مبدأ "تنوع العلاقات الخارجية" يظل "محدوداً" ويتسم بالموسمية وعدم الثبات، وهو يحدث غالباً في لحظات توتر العلاقات الأمريكية-السعودية، ولذا يمكن القول إن تقارب الرياض مع موسكو يبقى "أنياً وانتقالياً"، لكنه قد لا يعبر عن تحالف استراتيجي بالضرورة كما يرى البعض.

وفي سياق تحليل تطور العلاقات السعودية-الروسية، وموقع روسيا في النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط، بعد الانكفاء الأمريكي عنه، يمكن الإشارة إلى الملاحظات الآتية:

^{٣٣} - لمزيد من التفاصيل حول زيارة العاهل السعودي إلى روسيا، وأبعادها الاقتصادية والتسليحية العسكرية ومشروعات الطاقة والغاز التي أبرمت على هامشها، راجع المصادر الآتية:

Adam Taylor, "Why Washington will be watching the Saudi king's visit to Moscow", *The Washingtonpost*, October 4, 2017.

<https://goo.gl/wKhuYF>

Henry Meyer, Ilya Arkhipov, and Stephen Bierman, "Putin Hosts Saudi King on 'Landmark' Russia Visit", Bloomberg,

October 5, 2017. <https://goo.gl/hcmS3i>

- "روسيا والسعودية تخططان لتأسيس صندوق لاستثمارات التكنولوجيا بـ ١٠٠ مليار دولار"، رويترز ٢٠١٧/١٠/٤. على الرابط:

<https://goo.gl/XwxUP7>

- رامي القليوبي، "سلمان أول ملك سعودي في روسيا : النفط يحكم السياسة"، العربي الجديد ٢٠١٧/١٠/٥. على الرابط:

<https://goo.gl/Y3EnSo>

- "الكرملين : التعاون العسكري بين السعودية وروسيا لا يستهدف أحداً"، رويترز ٢٠١٧/١٠/٦. على الرابط: <https://goo.gl/RcUkWV>

- موسى مهدي، "ماذا وراء التقارب السعودي-الروسي؟"، العربي الجديد ٢٠١٧/١٠/٩. على الرابط المختصر: <https://goo.gl/7ETKRm>

- وليد خدوري، "مشاريع الطاقة المشتركة بين السعودية وروسيا"، الحياة ٢٠١٧/١٠/١٥. على الرابط: <https://goo.gl/rTCZ8s>

- أحرزت روسيا مكانة ونفوذاً متزايداً في الشرق الأوسط بعد تدخلها العسكري في سورية أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ما أرغم دول المنطقة على تحسين علاقاتها مع موسكو، التي بدت في صورة الحليف الدولي الذي لا يخذل حلفاءه (أي إيران ونظام بشار الأسد)، عندما يحتاجونه.
- لقد "نجحت روسيا في فرض إيقاع السياسة الدولية تجاه سورية، واستطاعت أن تكون اللاعب الأبرز جيوسراتيجياً في ظل عدم رغبة الغرب وتركيا في التدخل مباشرة، أو في دعم الثورة السورية بالسلح^{٢٤}".
- أسهمت إدارة أوباما الثانية (٢٠١٦-٢٠١٢) في تمكين روسيا من الملف السوري؛ ما أدى إلى تصاعد القلق السعودي والخليجي من تداعيات الانكفاء الأمريكي عن الشرق الأوسط، وبالذات بالنسبة لتشجيع القوى الإقليمية والدولية الطامحة (إيران وروسيا والصين)، على تحسين مكانتها وزيادة نفوذها في منطقتي المشرق العربي والخليج العربي، وبذا أصبح ظهراً دول الخليج مكشوفاً لهذه المتغيرات الاستراتيجية بعد تغير الأولويات الأمريكية. وممّا يضاعف هذا القلق الخليجي السلوك الأمريكي في ظل إدارة باراك أوباما في شهورها الأخيرة، وكذلك في عهد الرئيس دونالد ترامب، اللذين تركا سورية بيد السياستين الروسية والإيرانية، على نحو ساعد نظام الأسد في استعادة بعض المناطق من المعارضة السورية المسلحة ومن تنظيم داعش، واستمراره طرفاً رئيسياً في مسار الأزمة السورية.
- يرى البعض أن "التراجع الأمريكي في الشرق الأوسط قد يشجع السعودية على ابتداء سياسة خارجية أقل اعتماداً على الولايات المتحدة. أضف إلى ذلك، أن الصعود الروسي يخدم أحد أهداف الاستراتيجية السعودية في المنطقة العربية؛ فالبلدان يتفقان على منع الحركات الإسلامية المماثلة للإخوان المسلمين من الوصول للحكم، ولكنهما يختلفان في الأسباب. ثم إن تداعيات الأزمة الأوكرانية ستؤثر في الرياض بشأن الملف الإيراني، بالنظر إلى أن الضمانات والتعهدات التي ظلّ الغرب يقدمها، أثبت عدم فاعليتها، وعدم اندفاع الدول الغربية للالتزام بها، كما جرى في أوكرانيا. وهذا قد يشجع السعودية على امتلاك قوة نووية لكبح المشروع النووي الإيراني والحد من نفوذه في المنطقة، وفي هذا الصدد من المرجح أن تقوم الرياض بإحياء تعاونها مع باكستان^{٢٥}".
- تحاول السعودية من أن لآخر تحسين أوراقها التساومية عبر التلويح بورقة تدشين علاقات أقوى مع القوى الآسيوية (الجولة الآسيوية للعاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز ٢٦ شباط/فبراير-١٨ آذار/مارس ٢٠١٧ على كل من : ماليزيا وإندونيسيا وبروناي واليابان والصين) ، أو القوى الأوروبية. لكن دون أن يعني ذلك بالضرورة وجود استراتيجية سعودية للاستفادة من تنوع علاقاتها الخارجية بهدف توسيع الخيارات والبدائل أمام صانع القرار السعودي، الذي يبقى في أغلب الأحيان متوائماً مع التوجهات الأمريكية-الأوروبية.

^{٢٤} - عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن، بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣، ص ٤٨٧-٤٨٨.

^{٢٥} - هذا الرأي للباحث في مركز الجزيرة للدراسات حواس تقيّة. انظر: "ندوة الأزمة الأوكرانية: أسبابها ومآلاتها وانعكاساتها على المنطقة العربية"، سياسات عربية، العدد ٩، تموز/يوليو ٢٠١٤، ص ١٥٦.

-أما التقارب السعودي مع روسيا (لتحقيق أهداف احتواء الثورات العربية والإخوان المسلمين، أو مواجهة نمو النفوذ التركي في الشرق الأوسط، أو مواجهة تداعيات التفاهات الأمريكية-الإيرانية، أو توافق موسكو والرياض حول دعم نظام عبد الفتاح السيسي في مصر)، فهو لا يعني التخلي عن التحالف السعودي مع واشنطن^{٢٦}. كما أن علاقة موسكو والرياض لا تتوفر لها متطلبات الشراكة الاستراتيجية وخاصة في جانبها القيمي؛ فالطرفان يتحرك كل منهما تجاه الآخر في إطار ضيق ومحدود؛ فالسعودية تضع مجمل علاقاتها مع روسيا في إطار الدور المأمول من موسكو في كبح طموح إيران الإقليمي. وفي المقابل تختزل روسيا علاقاتها مع السعودية في تحقيق أكبر قدر من المكاسب المالية من خلال استثمارات في النفط والغاز والتكنولوجيا، وزيادة المبيعات العسكرية الروسية^{٢٧}.

وربما يمكن إجمال ما سبق في أن البعد الاقتصادي/النفطي في العلاقات بين السعودية وروسيا يبقى هو الأهم، وقد يكون هدف التنسيق الآني بينهما أساساً محاصرة إيران والضغط عليها، وإقناع الروس بأن الرياض يمكن أن تعوّضهم اقتصادياً ومادياً في حال ضغطوا على إيران، لتجسيم طموحاتها التوسعية في إقليم الشرق الأوسط، الأمر الذي يحقق مصالح السعودية في النهاية بإيجاد طرف دولي يضغط على إيران ويكبح جماح مشروعها الإقليمي التوسعي.

٢-التقارب السعودي - الإسرائيلي

رغم أن المملكة العربية السعودية لا تعترف رسمياً بالكيان الإسرائيلي، ولا تقيم معه علاقات دبلوماسية علنية، فإن ثمة مؤشرات عديدة تشير إلى وجود مستوى من الاتصالات واللقاءات بين شخصيات من البلدين حتى لو لم تكن تتولى مناصب رسمية، بما يكشف عن "مسارات للتطبيع غير الرسمي" بين الرياض وتل أبيب^{٢٨}. ودون الإغراق في عرض تفصيلات هذه الاتصالات واللقاءات، فإن مستوياتها وكثافتها ازدادت بوضوح منذ حرب لبنان صيف ٢٠٠٦، بدافع تجسيم خطر حزب

^{٢٦} - عبد العزيز بن عثمان بن صقر، "الخليج بين الحليف الأمريكي والوفد الروسي"، السياسة الدولية، العدد ١٩٥، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ص ٩٧-٩٨.

^{٢٧} - صالح بن محمد الخثلان، "العلاقات السعودية-الروسية: علاقات نوعية بدلاً من شراكة استراتيجية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٤، ربيع ٢٠١٢، ص ١٠١.

^{٢٨} - لمزيد من التفاصيل حول تطورات سياسة السعودية تجاه مسألة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، راجع: أمجد أحمد جبريل، السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق ٢٠٠١-٢٠١٠، مصدر سابق، ص ١٩٩-٢٠٨.

الله والصعود الإيراني في الشرق الأوسط^{٢٩}، لا سيما مع تصاعد المخاوف العربية والإسرائيلية من تشكيل "هلال شيعي" يطوق المشرق العربي والخليج العربي والكيان الإسرائيلي^{٣٠}.

بيد أن الأخطر من كل هذه الاتصالات هو ما استجد في موضوع التطبيع الأمني والاستراتيجي بين السعودية والكيان الإسرائيلي بعد الثورات العربية؛ إذ تشير عدد من الأدبيات الإسرائيلية المتعلقة بتقييم الثورات العربية وتداعياتها المختلفة إلى "شراكة مصالح الأمر الواقع بين السعودية والكيان الإسرائيلي، والتلاقي المصلحي بين الرياض وتل أبيب في محاربة نفوذ إيران والحركات السياسية الإسلامية في المنطقة العربية؛ فبعد إزاحة حسني مبارك عن رئاسة مصر، "بقيت السعودية هي الدولة العربية الوحيدة القادرة على لعب دور رئيس في التصدي للنفوذ الإيراني في المنطقة، خصوصاً في ظل تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يعني للباحثين الإسرائيليين أن هناك تعاوناً غير مباشر بين إسرائيل والسعودية في كل ما يتعلق بالتصدي لإيران. إلى جانب أن كلتا الدولتين معنية بالآثار التي تؤدي الثورات العربية إلى تغيير الواقع الاستراتيجي في المنطقة، بما يضر بمصالحهما"^{٣١}.

وثمة من يعتقد أن سياسة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، وعدم ثقة بعض الحلفاء العرب بخليفته الرئيس دونالد ترامب، دفعا "القادة العرب إلى التحالف مع إسرائيل أملاً أن ينجحوا في تغيير دفة السياسات الأمريكية. وقد كشفت الرسائل الإلكترونية المسربة للسفير الإماراتي إلى واشنطن يوسف العتيبة صيف ٢٠١٧ الجهود المتضافرة من أجل الوصول إلى الشخصيات اليهودية الأمريكية في واشنطن لمساعدة حكومة الإمارات العربية المتحدة على إقامة اتصالات مع إسرائيل. كما التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بشكل متكرر، بمنظمات يهودية أمريكية في القاهرة وواشنطن ونيويورك، حيث أكد لها التزامه بمعاهدة السلام مع إسرائيل"^{٣٢}.

ويستطرد أنصار هذا الرأي بالقول: إن "القادة العرب أدركوا الحاجة الملحة لإشراك إسرائيل مباشرة في شؤون الشرق الأوسط، بدلاً من الاعتماد على الولايات المتحدة كوسيط؛ فكثير من هؤلاء لديهم شعور بالإحباط والخذلان نتيجة سياسات باراك أوباما. وحتى في ظل وجود ترامب في سدة الرئاسة، يستمر الخطر الناجم عن إيران والإرهاب الذي يهدد

^{٢٩} - شمعون شيفر، "لقاء في ظلمة الليل في قصر الملك عبد الله"، ديدعوت أحرانوت ٢٠٠٦/١٠/٥، مترجم في: مختارات إسرائيلية، العدد ١٤٣، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ص ٨٧.

^{٣٠} - حول التصريحات الأردنية والمصرية والعربية الرسمية التي تحذر من "خطر شيعي"، راجع: التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ص ١٤٣-١٥١.

^{٣١} - بتصرف عن: صالح النعامي، "العقل الاستراتيجي الإسرائيلي: قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، أوراق الجزيرة (٣٠)، ٢٠١٣، ص ٢٩-٣٠.

^{٣٢} - هيثم حسنين ووسام حسنين، "كيف دفعت سياسة أوباما القادة العرب باتجاه إسرائيل"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

١٧/١٠/٢٠١٧. على الرابط: <https://goo.gl/kZQoLm>

الدول العربية، لذلك تعتبر هذه الدول أن تحسين العلاقات مع إسرائيل ضروري لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وبهذا المعنى، فإن انفتاح العرب على إسرائيل لا رجوع عنه؛ فمن الصعب إعادة عقارب الساعة إلى الوراء^{٣٣}.

وترى باحثة متخصصة في الشأن السعودي أن "الملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان قاما بنقل السياسة الخارجية السعودية من منطق الحذر والمناورة وراء الستار، إلى منطق التدخل الواضح؛ فالسعودية تحت قيادة بن سلمان ستستمر في المحاولة للانفراد بزعامة عربية وإقليمية، حتى لو احتاج ذلك إلى تحولات كبيرة في تحالفاتها، مثل التعاون الوثيق والشراكة مع إسرائيل، وقد يوئد ذلك -إذا حصل- تداعيات كارثية على الداخل السعودي، بعد أن وُضعت البلاد على مسار مستقبلي أكثر غموضاً، ممّا جعل السياسة الخارجية عدوانيةً، انعكاساً لعدم اليقين الداخلي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، الذي تزايد منذ تولي الملك سلمان^{٣٤}."

وعلى العكس من هذا الرأي، كتب باحث عربي أن "التطبيع السعودي-الإسرائيلي لا يمكن أن يتم مهما تكن الأجواء المحيطة، والتغيرات الحادثة في الإقليم. أما الأخبار التي تشير إلى ذلك فليست أكثر من محاولات للاصطياد في الماء العكر، وفي هذا السياق، يجري الحديث عن وجود عدو مشترك للطرفين السعودي والإسرائيلي، هو الدولة والسياسة الإيرانية التوسعية، ولكن ذلك ليس له مكان من التصور العقلي من جانب السياسة السعودية ذات الثوابت؛ فإسرائيل لها موقف من إيران من زاوية محددة، والسعودية ودول الخليج لهما موقف من إيران من زوايا مختلفة تماماً، فليس بينهما أرضية مشتركة، وليس بينهما إمكانية تعاون في هذا الملف. أضف إلى ذلك، أن إسرائيل تُضخّم من جانبها أية ثغرة ولو كانت صغيرة في الجدار السعودي الصلب، فتقوم تل أبيب بترجمة أية إشارة على أنها "فاتحة الطريق" لعلاقات مع السعودية؛ إذ يرغب المسؤولون الإسرائيليون في إحراج المشاركين السعوديين في ندوات عالمية، إما بالمصافحة أو بالحديث المباشر. بيد أن الحقيقة أن مثل هذه الإشارات لا تتعدى المستوى الشخصي، وليس لها ما بعدها، كما تروج له الصحافة الإسرائيلية عادةً^{٣٥}."

وإجمالاً لهذه الجزئية، فإن التغير في السياسة الخارجية السعودية لا يرقى حتى الآن إلى حد تشكيل تحالفات جديدة، سواء مع روسيا أم الكيان الإسرائيلي، فضلاً بالطبع عن تصور تحالف سعودي مع تركيا أو إيران.

^{٣٣} - المصدر نفسه.

^{٣٤} - Madawi Al-Rasheed, "King Salman and His Son : Winning the US, Losing the Rest", <https://goo.gl/3LAJaQ>

^{٣٥} - بتصرف عن: محمد الرميحي، "بين إسرائيل وإيران: حدود التغير في السياسة السعودية"، السياسة الدولية، العدد ٢٠٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ص ٩٢-٩٤.

خاتمة

ربما استطاعت السعودية أن تبقى في مأمن نسبي من تداعيات الثورات العربية حتى نهاية عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، دون أن تدفع أثماناً باهظة لسياساتها القائمة على إجهاض التغيير في المحيطين الخليجي والعربي.

بيد أن حقيقة تداخل الأوضاع العربية بعضها ببعض، وحالة تراجع الثورات السورية والمصرية واليمنية، بعد اندلاع موجة الثورات المضادة منذ منتصف عام ٢٠١٣، أدت بالتدريج إلى تزايد انكشاف منطقة الخليج العربي، وتزايد انعكاس فشل الموجة الأولى من الثورات العربية على الخليج، سواء على الصعيد الأمني أو الاقتصادي أو السياسي.

ورغم أن وصول الملك سلمان بن عبد العزيز إلى العرش مطلع ٢٠١٥ أعطى مؤشرات على استمرار منهج "التوازنات السعودية التقليدية، كما تراها جناح أسرة السديري"، واتباع الرياض نهج التهدئة الخارجية ومحاولات تكوين "تحالف سني" لاحتواء الخطر الإيراني، فإن مطلع عام ٢٠١٧ قد شهد عدة متغيرات داخلية وخارجية أدت إلى أن تدخل بلاد الحرمين الشريفين مرحلة جديدة، لها سمات مختلفة عن سابقتها، حيث برزت مؤشرات تفيد بانتقال أزمات الدولة السعودية إلى مستويات أعلى من الخطورة والشدة والتعقيد.

إن التغيير الداخلي في السعودية الذي يستثني، عن عمد، فتح المجال السياسي، ويقتصر على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سيترك أثراً مؤكداً على إضعاف السياسة الخارجية السعودية، وسيؤدي إلى تجريدها من أوراق قوتها ونفوذها، وصولاً إلى احتمال تراجع مكانتها الإقليمية والدولية بشكل مطرد.

ومما يمكن أن يسهم في الدفع بهذا السيناريو، أن يتم تقديم ملف توريث الأمير محمد بن سلمان على ما عداه من ملفات وأولويات؛ ممّا يوئد حالة من الاندفاع والارتباك السعودي الدبلوماسي غير المعهود في تاريخ السياسة الخارجية السعودية، التي كانت تراعي سابقاً حدّاً أدنى من التوازنات في حساباتها، بما يراعي عدم الإضرار بالقضايا والمصالح العربية بشكل سافر.

وقد يزداد احتمال تحقق هذا السيناريو، مع تمتين العلاقات السعودية مع دول حصار قطر، أي الإمارات والبحرين ومصر، والتمادي في محاولة فرض الهيمنة السعودية على الخليج العربي، والإصرار على إفشال جهود الوساطة الكويتية، التي ترغب في حل أزمة حصار قطر، قبل حلول موعد قمة مجلس التعاون الخليجي المرتقبة في دولة الكويت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ لأن عدم انعقادها قد يعني أن المجلس دخل في طور التجميد الفعلي، وربما التخلي عنه في نهاية المطاف. وبهذا المعنى، فإن مصير مجلس التعاون لدول الخليج العربي أصبح مرهوناً بطبيعة ما تريده السعودية، الدولة الكبرى في المجلس، وبطبيعة التغيرات الداخلية التي تجري فيها، وبمستوى متانة العلاقات السعودية-الإماراتية؛ إذ يريد محور الرياض-أبوظبي، إعادة ضبط مواقف الدول الثلاث الأخرى في المجلس، أي قطر والكويت وسلطنة عُمان، علماً بأن تبريد أزمات منطقة الخليج أو تصعيدها يبقى مرتبطاً أكثر بالسعودية، فهي قاطرة كل المواقف الخليجية، وهذا يفسر حرص الدوحة وأبوظبي على استمالة مواقف الرياض لأنها الأكثر تأثيراً بطبيعة الحال.

ورغم أنه من المبكر جداً، في ظل المرحلة الانتقالية الراهنة، الحديث عن "السعودية الجديدة"، فإن رياح التغيير بدأت تطرق بالفعل أبواب بلاد الحرمين الشريفين، حتى لو كان الانفتاح أو الإصلاح السياسي غير مطروح أصلاً في هذه المرحلة الانتقالية، التي تعيشها السعودية وإقليم الشرق الأوسط والنظام العالمي برمته.

وربما هذا ما يفسّر ترحيب كثير من السعوديين بخطوات الانفتاح الاجتماعي الأخيرة، مثل السماح للمرأة بقيادة السيارة، على محدوديتها؛ لأنهم يعلمون أن الإصلاح السياسي مؤجل إلى حين. في ظل تصاعد الاعتقالات السياسية وتكميم أفواه المعارضين المحتملين؛ إذ لا صوت يعلو على مسألة تمكين الأمير محمد بن سلمان من مفاصل السلطة، لكي يتمكن من إتمام مشروعه التنموي المفترض، في ظل وضع داخلي محتقن أصبح المطلوب فيه هو إعلان التأييد التام لولي العهد وسياساته، وليس الصمت أو النأي بالنفس عن السياسة، الذي بات يترجم في السعودية على أنه معارضة ضمنية. فليس لأحد "الحق في الصمت"، في ظل معادلة "من ليس معنا، فهو ضدنا".

ويمكن القول لإجمال كل ما سبق إن التغيير الداخلي الذي يحدث في السعودية يبقى محدوداً؛ لكونه يقتصر على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهو بعيد عن النواحي السياسية التي يفترض أن تبقى بيد الأسرة المالكة وتحالفاتها القبلية، إن سياسات ولي العهد الجديد الأمير محمد بن سلمان لا تعكس في جوهرها "تحولاً أو تغييراً جذرياً"، في مسار السياسات الداخلية والخارجية للسعودية، بل هي تغييرات طفيفة تحاول تأسيس "شرعية اجتماعية أو تنمية" أو "صورة إعلامية مبهرة" لولي العهد الجديد بعد أن استنفدت الشرعية الدينية قدراتها، وهو ما قد يشكّل خطراً على استقرار نظام الحكم السعودي المستند تاريخياً إلى التحالف السعودي-الوهابي، وقد يرشح المملكة لمخاطر عدم الاستقرار في المديين المنظور والمتوسط^{٣٦}.

وباختصار، فإن "الخط الأساسي الذي تنتهجه المملكة العربية السعودية الآن هو مزيج من الإصلاح الشكلي المحدود مع سياسات براغماتية قصيرة المدى، وكل هذا لن يوفر أية حلول حقيقية، بل من المرجح أن يتزايد نطاق التهديدات والمشكلات المترابطة، بدلاً من أن يتقلص ويتراجع"^{٣٧}.

^{٣٦}- لمزيد من التفاصيل حول معضلة عدم الاستقرار التي تواجه السعودية ودول الخليج، راجع المصادر الآتية :
- حسن أبو طالب، "السعودية في السبعينيات: الاستقرار في عالم متغير"، الفكر الاستراتيجي العربي، العددان ٩/٨، تموز/يوليو ١٩٨٣-تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، (بيروت: معهد الإنماء العربي)، ص ١٩٩-٢٢٢.
- أيمن إبراهيم الدسوقي، "معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي"، المستقبل العربي، العدد ٤٣٤، نيسان/أبريل ٢٠١٥، ص ٦٩-٨٤.
- محمد عز العرب، "التهديدات الأمنية فوق التقليدية في دول الخليج"، كراسات استراتيجية، العدد ٢٦١، مج ٢٥، شباط/فبراير ٢٠١٦.

^{٣٧} - James M. Dorsey, "The Saudi Paper Tiger", *the globalist*, October 8, 2017. <https://goo.gl/AU52CC>